

## الحكامة مدخل حقيقي للإصلاح الحزبي في الجزائر

Governance is a real gateway to party reform in Algeria.

براهمي الوردي

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت / الجزائر

مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي

elwardi.brahimi@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2025/07/06

تاريخ القبول: 2025/06/30

تاريخ الإرسال: 2025/06/25

## الملخص.

الحكامة مصطلح من أهم المصطلحات التي تم تداولها في الحقل التنموي منذ نهاية الثمانينات، اذ تعتبر الحكامة أنها: "أسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية وجاء بسبب فساد النظم السياسية وضعف والتخطيط. التسيير الراشد وأهمية الحكم الرشيد، ومفهوم الحكامة وإعطائه تعريفا موحدا ونهائيا غير ممكن لارتباطه بمجالات متعددة ولتعدد صيغ تداوله.

والمقصود هنا الحكامة السياسية الجيدة على مستوى البيئة الداخلية للأحزاب، إلى جملة الترتيبات والتغييرات التي تمس البنى الداخلية للأحزاب بما يتلاءم وقواعد الممارسة الديمقراطية، والتي تهدف إلى عقلنة وترشيد تسيير وإدارة الحزب داخليا. ومن الحكامة السياسية وضوح معالم الساحة السياسية وتجسيد المفاهيم الفكرية على ارض الواقع يودي إلى نشأة المنافسة الحزبية من أجل خدمة الشعب وتحقيق تطلعاته وطموحاته

**الكلمات المفتاحية:** الحكامة السياسية، الديمقراطية الحزبية، البنية الداخلية للأحزاب، التجوال الساسي، النظام الحزبي.

**Abstract:**

Governance is one of the most important terms that has been used in the field of development since the late 1980s. Governance is considered to be: "the method of exercising authority in managing the country's economic and social resources for the sake of development. It came about as a result of the corruption of political systems and the weakness of planning, sound management, and the importance of good governance. The concept of

governance and giving it a unified and final definition is not possible due to its connection to multiple fields and the multiple forms of its use.

What is meant here is good political governance at the level of the internal environment of parties, as well as a set of arrangements and changes that affect the internal structures of parties in a manner consistent with the rules of democratic practice, and which aim to rationalize and streamline the internal management and administration of the party, Political governance includes the clarity of the political arena and the enshrining of intellectual concepts on the ground, which leads to the emergence of partisan competition in order to serve the people and achieve their aspirations and ambitions.

**Keywords:.** Political Governance, Penal Democracy, Internal Party Structure, Political Mobility, Penal System

#### مقدمة:

تعتبر الحكامة مفهوما مستجدا بالأساس في إطار تدبير الشأن العام، يقوم على دعائم متنوعة أهمها المسائلة، الشفافية، المشاركة، سيادة القانون، العدالة، الكفاءة. ظهرت في المجال الاقتصادي لتنتقل للمجال السياسي.

وتعد الحقوق السياسية ابرز مجالات الحريات العامة التي تضمن بحسب المستقر عليه في الاوساط الدستورية الحق في الانتخاب والترشح والحق في تأسيس الانشاء الاحزاب السياسية والانخراط بها ويقصد فالحق السياسي يسمح للمواطن بالمساهمة المباشرة وغير المباشرة في ممارسة السيادة الوطنية وتوجيه الشؤون العامة<sup>1</sup>

وعلى اعتبار أن المفهوم الحديث في تعريف الحزب السياسي انتهجه الكاتبان الأمريكيان " لابلومبارا " و"فايز" حيث ارتكزا على تحديد العناصر التي يجب توافرها في المؤسسة التي تعد بمثابة الحزب السياسي فهو هيكل منظم دائم على المستوى الوطني والمستوى المحلي يهدف للحصول على تأييد شعبي قصد الوصول للسلطة وممارسة اختصاصاتها وذلك لتنفيذ سياسات واضحة ومحددة. ويجب ان تجتمع فيه اربعة شروط في هذه المؤسسة ، استمرارية التنظيم والتنظيم على المستوى المحلي والوطني ، الرغبة في ممارسة السلطة والبحث عن الالتفاف الشعبي والدعم الجماهيري<sup>2</sup>

والحزب السياسي في نظر المشرع السياسي الجزائري هو تكتل عدد من المواطنين يحملون نفس الفكر يجتمعون بهدف تنفيذ برنامج سياسي مشترك للوصول إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات من أجل تسيير

<sup>1</sup> أحمد سليمان عبد الراضي محمد ، الحقوق السياسية ، دار النهضة العربية ، مصر 2016 ، ص 4

<sup>2</sup> JOSEPH LA PALOMBARA ET NYRON Weiner : politiner : parties and political developoment princeton 1966 p 7

## الحكمة مدخل حقيقي للإصلاح الحزبي في الجزائر

الشؤون العامة بأساليب ديمقراطية وسلمية، فليس ثمة ما يمنع من الحديث عن الحكامة الحزبية وذلك لأن شأن الأحزاب السياسية شأن المؤسسات السياسية المعنية بالحكمة.<sup>1</sup>

هذا، وتقضي الحكامة الحزبية التطرق للحكمة الجيدة التي تعمل على؛ أداء حزبي متميز، اعتماد برامج سياسية جيدة، ترشيد القرار الحزبي، تأهيل الموارد البشرية، عقلنة الموارد المالية.

وبالبناء على ما تقدم، فإن تطوير العمل السياسي في الجزائر رهين باعتماد الحكامة الجيدة في تدبير الشأن الحزبي، وذلك لأن التغيير والإصلاح يجب أن يبدأ من داخل الأحزاب ليتحقق على صعيد النظام السياسي ككل. فإلى أي مدى تتبنى الأحزاب الجزائرية العمل بهذا المفهوم؟

يمكن تكريس مبادئ الحكامة الجيدة وعناصرها عن طريق عقلنة وترشيد الأداء الحزبي على المستويات التالية:

- على مستوى بناء الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية.

- وتكريس مبادئ الحكامة الجيدة على مستوى البيئة الداخلية للأحزاب.

أولاً: تكريس مبادئ الحكامة الجيدة على مستوى البيئة الداخلية للأحزاب

يشير مفهوم الحكامة الجيدة على مستوى البيئة الداخلية للحزب، إلى مجموعة من التغيرات والترتيبات التي تمس النظام الداخلي للحزب السياسي بما يتوافق مع مبادئ النظام الديمقراطي، والتي تسعى إلى عقلنة وأخلاقية تسيير وإدارة الحزب على المستوى الداخلي.

إن عناصر من قبيل إضفاء الطابع المؤسسي على الأحزاب في قياداتها وأجهزتها ونظمها الداخلية، وتأهيل كوادرها البشرية لهي متطلبات وتحديات مبدأ الرشد والعقلنة في الأحزاب داخليا.

هذا، وترتكز المؤسسة الحزبية على عنصر التنظيم والذي غالبا ما يتم تحديده من الناحية النظرية على مستوى البنى الهرمية والأفقية<sup>2</sup> في القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب، اللذان يعدان أساس الشرعية القانونية المتجددة لأنشطة الحزب التنظيمية<sup>3</sup>.

1 - المادة 3 من القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، ج.ر.ج، العدد 02، بتاريخ 15 جانفي 2012.

للمزيد انظر : سعاد الشراوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر تحديات وتحولات / ، دار النهضة العربية 2002 ، مصر ، ص 190 وما بعدها.

2 تعرف البنية التنظيمية بأنها الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم المهام وتحديد الأدوار الرئيسة للعاملين، ويبان نظام تبادل المعلومات وتحديد آليات التنسيق وأنماط التفاعل اللازمة بين مختلف الأقسام والعاملين فيها، أنظر محمد قاسم القريوتي، السياسة العامة، مكتبة الفلاح للنشر.

والتوزيع، ط1، الكويت، 2006، ص 39-40.

3 - علي خليفة الكواري مفهوم الحزب الديمقراطي... ملاحظات أولية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 16 جانفي 2024 على الرابط الإلكتروني:

<https://www.aljazeera.net/2004>

## براهمي الوردي

فالأحزاب السياسية تعمل على تقوية الأجهزة الداخلية فيها وتوثيق الشعور بالوحدة لتدعيم روابط التفاهم والتقارب بين أعضاء الحزب والإفراط في ذلك قد يهدد ويعرض وحدة الأمة للخطر لان الأعضاء يشعرون انهم وحزبهم فقط العاملون على تحقيق المصلحة الوطنية والباقي ما هم إلا انتهازيون ، بالتالي تكون الغاية هي الانتصار عليهم مما يودي الى استفحال الخلافات السياسية وانتشار الفوضى داخل البلاد<sup>1</sup>.

والمساهمة في الحزب تختلف باختلاف الدور المنوط بكل عضو من الاعضاء المنتمين للحزب، حيث أن هذه المساهمة تتدرج من المواطنين الذي لديهم الحق في المشاركة السياسية إلى المساندين تعاطفا مع الحزب وصولا إلى الأعضاء المناضلين ومؤسسي الحزب، وجميعها تنصب في دراسة تلك الحلقات الداخلية والعلاقات التي تحرك هذا الجهاز المنظم وتقوده وهذا تساعدنا على معرفة طبيعة كل حزب والصفة الديمقراطية لتركيبه<sup>2</sup>.

وباستقراء القوانين الأساسية والنظم الداخلية للأحزاب الجزائرية نجدها توفر نظريا جانبا مهما من المؤسسة الحزبية التي أشار إليها القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب في المادتين (04) و(35) منه<sup>3</sup>

غير أنه وبخلاف الشائع داخل الأحزاب السياسية الديمقراطية من توزيع للسلطة داخلها على أساس فصل السلطات في النظم السياسية، تركز الممارسة الفعلية للأحزاب الجزائرية على نسق معتل من القواعد والميكانيزمات قوامها:

دمج السلطات في يد رئيس الحزب أو النخب القيادية فيه، فرؤساء الأحزاب في الجزائر لهم دور محوري في عملية اتخاذ القرار، وفي بعض الأحيان يمتد على نطاق محدود إلى نخب بعينها، مما يؤدي إلى العديد من المساوئ، لعل أبرزها الصراعات الحزبية بالإضافة إلى الأزمات التي قد تؤدي إلى الانسداد داخل الحزب الواحد، ومن أهمها: انشقاق بعض أعضائه وانتقالهم إلى أحزاب أخرى، أو إنشائهم لأحزاب جديدة، بالإضافة

<sup>1</sup> محمد عبد العال السناري ، الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري، ص 43

<sup>2</sup> بلال أمين زين الدين ، الاحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2013، ص

24

<sup>3</sup> - نصت المادة (04) من القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب على أن الحزب السياسي: "... يعتمد في تنظيم هيكله وتسييرها المبادئ الديمقراطية". و نصت المادة (35) من القانون العضوي رقم 04/12 على أنه: " يصادق المؤتمر التأسيسي- للحزب السياسي على قانونه الأساسي. وينبغي أن يحدد وجوبا ما يأتي:

- تشكيلة هيئة المداولة وطريقة انتخابها وصلاحياتها،

- تشكيلة الهيئة التنفيذية وكميات انتخابها وتجديدها ومدة عهدها وصلاحياتها،

- أسس الحزب السياسي وأهدافه في ظل احترام الدستور وأحكام هذا القانون العضوي والتشريع الساري المفعول،

- التنظيم الداخلي للحزب، "... و نصت المادة(38) على أنه: " يجب أن تتم إدارة قيادة الأحزاب السياسية بواسطة أجهزة منتخبة مركزيا ومحليا على أسس ديمقراطية قائمة على قواعد الاختيار الحر للمنخرطين، ويتم تجديدها في إطار شفاف وفقا لنفس الشروط والأشكال".

## الحكامة مدخل حقيقي للإصلاح الحزبي في الجزائر

إلى التهديد بالإقصاء الداخلي،<sup>1</sup> عن طريق اللجنة المركزية للحزب، وكذا ظاهرة شخصنة الأحزاب واختزالها في شخص الرئيس الذي يعد مركز الثقل في الحزب السياسي ومحور مختلف العلاقات داخله.<sup>2</sup>

عدم انتظام عملية التداول على المناصب القيادية في الأحزاب؛ فهناك من الأحزاب السياسية من لم تعرف تداولاً على منصب الرئاسة إلا بعد وفاة رئيسها، أو إلا بعد حدوث أزمات حادة على مستوى قيادتها وقاعدتها النضالية. وهناك من لم يعرف منذ تأسيسه وحتى هذا اليوم تداولاً على هذا المنصب. هذا، وينطبق الأمر نفسه تقريباً على مستوى نخب الحزب الأخرى في مختلف الهيئات القيادية. وتجدر الإشارة إلى أنه وإن حدث تداول في المناصب القيادية للأحزاب فإنه يتم بطريقة شكلية فقط لا غير.

إن تغيير هذه الممارسة الحزبية السلبية التي ترهن الأداء الحزبي سياسياً ومجتمعياً يتطلب تفعيل مبادئ الحكامة، والتي تفضي لا محالة إلى أداء حزبي جيد ورشيد، ومن أجل ذلك لابد من توافر مجموعة من الشروط:

- التخليص من الإرث التقليدي السلبي لنموذج القيادة والسلطة داخل الأحزاب الجزائرية، والاستجابة لشروط التنظيم والتدبير الفعال الذي يهدف إلى تحقيق المردودية الحزبية والسياسية من خلال غرس القيم الديمقراطية في ذهنيات الأعضاء والمناضلين في الأحزاب السياسية. ولا يكون ذلك إلا من خلال تجسيد المؤسسة التنظيمية كالية إجرائية ومؤسسية، فضلاً عن ضرورة تطبيق وتعزيز مبدأ مشاركة الأعضاء في كل المستويات التنظيمية ضمن هذا المجال، ناهيك عن ضرورة استبعاد الأسلوب المركزي وإتاحة اللامركزية بشكل فعلي.

- لابد من تنظيم عملية التداول على المناصب والهيئات القيادية داخل الحزب بما يتوافق مع ما تقتضيه أحكام القانون المتضمن تنظيم الأحزاب السياسية، والمترتب بالتسيير الديمقراطي للحزب داخلياً من ناحية وما تؤكدُه النظم الداخلية للأحزاب من ناحية أخرى، ومن جهة أخرى تكريساً لقواعد الممارسة السياسية مما يؤدي إلى إضفاء الحجية المطلقة والالتزام بالقانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب السياسي.

- التقيد بمبدأ الشرعية من خلال السماح للتوجهات المختلفة للتنافس داخل الحزب بالتكامل المنظم حول القادة، من أجل تكريس التنافس داخلياً، وتفادي الانسحاق إلى الانشقاق الذي يؤدي إلى إحداث نوع من التشرذم السياسي الذي يعرقل مسار هذه المؤسسة السياسية.

- من أجل تكريس مبادئ الحكامة الجيدة على مستوى البيئة الداخلية للأحزاب لابد من الاعتماد على جملة من المعايير أبرزها: قوة النضال الحزبي ونزاهة الأعضاء، اعتماد معيار الكفاءة في اختيار المرشحين لتولي

<sup>1</sup> - هدى ميتكيس، توازنات القوى في الجزائر إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 172، جوان 1993، ص 32-33.

<sup>2</sup> - إسمايل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ط 1، ص 126.

## براهمي الوردي

المناصب القيادية داخل الحزب وفق عملية الاقتراع السري وليس برفع الأيدي أو الانتخاب العلني في اختيار الشخصيات القيادية للحزب أثناء فترة تجديد البنية الهيكلية للحزب.<sup>1</sup>

### ثانيا: على مستوى صيانة التعددية والحد من التجوال السياسي

يعتبر التأطير الحزبي من المهام الجوهرية التي تقوم بها الأحزاب السياسية حيث تعمل على توعية أعضائها وتكيفهم حسب مبادئها، والمساهمة في تنظيم وتوجيه الاستشارة الشعبية عند كل اقتراع، وذلك باختيار المترشحين وتأطيرهم في المجالس المنتخبة.

فالأحزاب السياسية هي بمثابة مدارس حقيقية لتعلم ممارسة الحكم والمعارضة وتجديد الثقافة السياسية، فهي إذا طريق ضروري لبلوغ المناصب الحكومية والانتخابية.

ونظرا لأهمية الدور التأطيري للأحزاب السياسية والنتائج الإيجابية المتوخاة منه أوكل المشرع الجزائري للأحزاب مهمة تشكيل نخب سياسية في جميع مجالات الحياة العامة وذلك من خلال:<sup>2</sup>

- الحث على إنشاء ثقافة سياسية وطنية ثابتة.
- الاشتراك في تنوير وتكوين رأي عام فعال يؤثر بشكل إيجابي في العملية السياسية،
- تأطير ومراقبة النخب من أجل تحمل أعباء المسؤوليات العامة داخل الدولة.
- المساهمة في تسيير المجالس المنتخبة من خلال اقتراح مناضليها على بقوائم مرشحين للمجالس الشعبية الوطنية والمحلية.
- تكريس وتشجيع علاقة جيدة وفعالة بين المواطن والإدارة بمختلف مؤسساتها.
- ترقية الحياة السياسية وأخلاق ممارستها وتنشيط القيم والمقومات الأساسية للمجتمع الجزائري لا سيما قيم ثورة أول نوفمبر 1954،
- إرساء العمل الديمقراطي وثقافة التداول السلمي على السلطة والنهوض بالحقوق السياسية للمرأة وترقيتها.
- ترقية حقوق الإنسان وقيم التسامح.

من خلال ما جاء في فحوى المادة 11 من قانون الأحزاب السياسية يتضح أن المشرع الجزائري قد أوكل للأحزاب السياسية وظيفة لا تقل أهمية عن الوظائف التي تمارسها مؤسسات الدولة على اختلاف مستوياتها. أما مهمة تكوين الإرادة السياسية للشعب في جميع المجالات والتي أوكلها المشرع الجزائري للأحزاب السياسية نابع من رؤى وأفكار المناضلين داخل هذه الأحزاب، فيجب أن تكون في شكل منظم لكي لا يؤدي ذلك إلى

1 - بوعلام بن حمودة، الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية والواقع، دار الأمة، ط1، الجزائر، 1999، ص136

2 - المادة 11 من القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية.

## الحكامة مدخل حقيقي للإصلاح الحزبي في الجزائر

انقسام المجتمع بسبب الاختلاف والتباين في الآراء، وهذا يؤدي إلى الاستقرار السياسي والتقليل من خطورة الانقسام داخل المجتمع بسبب فشل مؤسسات الدولة في تقديم خدماتها للمواطنين.

وفي سبيل تنظيم التباين في الرؤى داخل المجتمع أوكل المشرع إلى الأحزاب السياسية مهمة توفيق ومواءمة وتقريب الرؤى والأفكار بين المواطنين لتشكيل في نهاية المطاف رأيا عاما مستنيرا، من أجل الحفاظ على اللحمة الوطنية.

أما تكوين وتحضير النخب القادرة على تحمل مسؤوليات عامة، والعمل على تكريس الفعل الديمقراطي لتحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة وترقية الحقوق السياسية للمرأة، وترقية الحياة السياسية وتهذيب ممارستها وغيرها من الوظائف. فكلها وظائف ذات نفع عام الهدف منها تشكيل علاقات جوارية دائمة بين المواطن والدولة ومؤسساتها<sup>1</sup>

غير ان واقع التأطير الحزبي في الجزائر يتميز بمجموعة من التناقضات وتحكم فيه مجموعة من العوامل التي تؤدي الى عدم تحقيق أهدافه والقيام بدور تأطير الاعضاء والرفع من مستوى تكوينهم السياسي وادراكهم لمختلف البرامج والمشاريع التي يقدمها. وذلك لان التعقيد في المهام التي يقوم بها الاعضاء في تدبير الشأن العام لم يوازيه تكوين واعداد مناسب للاضطلاع بتلك المهام والمسؤوليات على مستوى التأطير الحزبي، على اعتبار ان هناك من يرى ان وظيفة الأحزاب السياسية في الجزائر انتقلت من وظيفة التأطير السياسي والتنشئة الاجتماعية الى وظيفة الانصهار والدفاع عن فكرة ومصالح السلطة السياسية والتخلي عن شعاراتها السياسية مقابل اغراءات مادية.

ويرجع ضعف التأطير الحزبي في الجزائر بالأساس الى المشكلات التنظيمية التي تعاني منها الأحزاب وضعف مواردها المالية، وضعف اهتمام الأحزاب بجدوى العمل البحثي والمعلوماتي المتخصص داخلها، خاصة ما يتعلق بالدراسات السياسية.

وتغير الانتماء السياسي " التجوال السياسي " يعد السمة التي سادت في الحياة الحزبية الجزائرية مما أدى بالمؤسس الدستوري الجزائري لتدخل وغلق الباب أمام من غيروا أحزابهم التي انتخبوا على قوائمها وذلك بتجريدهم من العضوية النيابية ان الانتماء السياسي لعضو البرلمان يعد أهم ركيزة تقوم عليها المهمة النيابية فالناخب عندما يمنح صوته للمرشح لا يختاره لشخصه فقط بل بناء على انتمائه السياسي الذي يعكس البرامج والرؤية السياسية للحزب المنتمي إليه<sup>2</sup> وهذا ما نصت عليه المادة 120 من الدستور الجزائري 2020.

1 - اعتبر مجلس الدولة الجزائري الحزب السياسي تنظيما أساسيا في الحياة السياسية للدولة يمارس نشاطات تتعلق بالمنفعة العامة أضر قرار مجلس الدولة، الغرفة الخامسة، بتاريخ 03 مارس 2004، قضية رقم 20431 (ع.ب ضد ص.ع ومن معه) على الرابط الإلكتروني لموقع مجلس الدولة - <http://www.conseil-etat-dz.org/20431.htm>

2 - سويقات الأمين . الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب دراسة في الاسباب والتجليات، دفاتر السياسة والقانون ، دورية متخصصة تصدر عن جامعة قاصدي مراح ، ورقلة ، العدد 15 جوان 2016 ص 195

## براهمي الوردي

إن انتقال النواب من حزب الى اخر بعد انتخابهم اثارت جدلا واسع في النظم السياسية ، وخصوص في الدول الحديثة بالمنهج الديمقراطي ومنع التجوال السياسي يهدف الى تحسين وجدة الاداء السياسي<sup>1</sup> وانطلاقا من هذا نلاحظ العديد من السلوكيات السلبية وتغيير الانتماءات الحزبية كسلوك مألوف اتخذ مظهرها طبيعيا لدى أعضاء المجالس المنتخبة. هذا وتبقى التربية السياسية ضعيفة ومحدودة نظرا لافتقار الأحزاب للأطر والكفاءات الكافية لذلك.

بالبناء على ما تقدم فان الحكامة الحزبية على هذا المستوى تتطلب:

- احداث أجهزة حزبية خاصة بالعمليات التدريبية والتكوينية،
- تكريس ثقافة التدريب والتعاطي الإيجابي معها من طرف أعضاء الحزب،
- وضع معايير علمية وموضوعية لتقييم أداء الأعضاء والترقية داخل الأجهزة القيادية.

### ثالثا: على مستوى إرساء قواعد الشفافية الحزبي

تعتبر الشفافية مدخل أساسي لتوفير المعلومات الدقيقة في وقتها وإتاحة الفرص للجميع للاطلاع عليها ونشرها. وعليه فلعل من أبرز الشروط الواجب توافرها لدعم رشد العمل الحزبي ما يتعلق بتوفير مناخ مناسب لإضفاء طابع الشفافية عليه.<sup>2</sup>

ولا شك ان إشكالات من قبيل تمويل الأحزاب السياسية الجزائرية وطبيعة العلاقات الحزبية بالسلطة والإدارة، تبقى من اهم المجالات المعنية بمسألة الشفافية، حيث يكتنفها في الغالب الغموض والسرية.

ففيما يتعلق بمسألة تمويل الأحزاب السياسية أشار المشرع الجزائري الى العديد من الاحكام التي تهدف الى إضفاء الشفافية، الرقابة، والنزاهة على عملية تمويل الأحزاب السياسية<sup>3</sup> تضمنتها كل من القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، والقانون العضوي رقم 10/16 المتعلق بالانتخابات، و الأمر 01-21 المتعلق بنظام الانتخابات القانون رقم 02/12 المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، بالإضافة الى هيئات الرقابة والمتمثلة في مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية.

<sup>1</sup> - عمار عباس ، توسيع حالات التنافي مع العهدة البرلمانية محاولة لتحقيق الفصل العضوي بين السلطات ، مدونة علوم القانونية ادارية ، 2016 .

<sup>2</sup> - تعني الشفافية الوضوح وسهولة الفهم، وهي في مجال القانون والإدارة والعلوم السياسية تتعلق بسلوك الأفراد والجماعات، وتحمل معاني الوضوح والانفتاح، الاتصال والمحاسبة، وهي تتطلب توفر القدر اللازم من المعلومات، واتخاذ القرارات يتم في كنف الوضوح التام. انظر عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص142.

<sup>3</sup> - انظر 52، 58 من القانون العضوي 04/12 المتعلق بالأحزاب.

## الحكامة مدخل حقيقي للإصلاح الحزبي في الجزائر

رغم هذه الاحكام التشريعية المتخذة في سبيل إضفاء النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد على تمويل الأحزاب ونفقاتها، الا انها تبقى قاصرة على الصعيد العملي لا سيما في مواعيد الاستحقاقات الانتخابية. فالتجربة الحزبية الجزائرية تؤكد سوء إدارة الأحزاب لأموالها، فضلاً عن عدم توفر المساءلة والنزاهة والشفافية ضمن هذا الإطار، فضخامة الدعم العام المقدم من قبل الدولة للأحزاب السياسية يقابله عدم خضوعها لإجراءات الرقابة.

ومن أجل تدعيم الحكامة الحزبية في هذه المسألة فان الامر يستوجب على الأحزاب والمرشحين إضفاء الشفافية والوضوح على كافة الجوانب ذات العلاقة بالموارد المالية وسبل انفاقها، والانفتاح أكثر على وسائل الاعلام وقوى المجتمع المدني، الشيء الذي من شأنه ان يعزز ثقة الجمهور بالمنظومة الحزبية.

ومن جانب اخر يقصد بالشفافية الحزبية سيادة نوع من العلاقات الواضحة والظاهرة بين الأحزاب والسلطة في إطار المشاورات السياسية والابتعاد عن التوافقات السرية. فطبيعة النظام السياسي الجزائري وكذا واقع الممارسة السياسية في بلادنا تشير إلى وجود علاقات عضوية ووظيفية بين بعض الاحزاب والسلطة السياسية، فبعض الاحزاب مندمجة في الدولة وظيفيا وأيديولوجيا ونخبويا، وهذا ما يبين مدى تجذر العلاقة بين هذه الأحزاب والدولة ويرسخ فرضية مفهوم "الدولة-الحزب" و "الحزب-الدولة"، أي اندماج الحزب في الدولة. ضمن ما يسمى "بالأحزاب الإدارية". هذا ويعد التواصل السياسي حلقة الوصل بين الجماهير والنخبة، ويعد ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للأحزاب ما دامت هذه الأخيرة تهدف الى الوصول الى السلطة والمشاركة فيها.

ولئن كانت الأحزاب الجزائرية تؤدي دورها التواصلي غير انه ولا شك يبدو قاصرا الى حد بعيد نتيجة لعدد من المظاهر التي يمكن ايجازها فيما يلي:

— وجود ازمة حقيقية في العلاقة بين الأحزاب عموما والجماهير، وهو ما أظهرته بجلاء تام النسب الهائلة للعزوف الانتخابي بمناسبة كل استحقاق.

— اقتناع اغلبية الجماهير بموسمية وانتهازية العلاقة بين الأحزاب والجماهير

— انعدام الشفافية والوضوح في طبيعة العلاقة التي تربط الأحزاب السياسية بالسلطة.

ان التأسيس لحكامة حزبية رشيدة على هذا المستوى يرتبط دون شك بتفعيل العناصر الأخرى للحكامة والتي لا بد من توافرها لتجديد ثقة المواطن في الحزب. ويتطلب ذلك سلك الوضوح والعلانية والانفتاح على المواطنين ووسائل الاعلام، والذي يؤدي بشكل أو بآخر الى تعزيز القدرة التفاوضية للأحزاب مما يزيد من فعالية أدائها، ويعزز سيادة حكم القانون واعمال قواعد الشفافية والمساءلة، ورقابة الرأي العام وكذا الصحافة وأجهزة الاعلام الأخرى.

من خلال هذا البحث نخلص إلى أنه إذا كانت الحكامة الحزبية الجيدة هي البحث عن كافة الآليات والقواعد الكفيلة بإضفاء الرشد والعقلانية على العمل الحزبي في مختلف تجلياته، فإن تحقيق ذلك سيتطلب ولا شك توافر الإيرادات الحقيقية الراغبة بالفعل في التغيير.

ان رفع الوعي السياسي لشعب الذي يقع على عاتق الاحزاب السياسية من خلال بناء قاعدة سياسية متينة حيث تصبح ارادة الشعب فوق ارادة الاحزاب وخططهم السياسية من أجل بناء مستقبل سياسي جديد لدولة ، فان مهمة الحزب اليوم هي توجيه النخب الفكرية الوجهة السياسية الصحيحة وإعادة التوازن المعادلات السياسية وإزالة الغموض عنها كي تستقر الساحة السياسية من اجل حياة حزبية أكثر ديمقراطية من خلال تغيير فكري وسياسي لصناعة حياة سياسية منظمة ومدروسة ذات اهداف سياسية تخدم الشعب وليس فئة أو حزب معين .

ان تراجع المشرع الانتخابي عن القائمة المغلقة في الامر 21- 01 المتعلق بنظام الانتخابات ساعد الاحزاب في اتساع قواعدها الشعبية لان القائمة المغلقة هي اطار لبناء قواعد حزبية قليلة لنها تحرم النخب غير المجندة حزبيا من المشاركة في العملية السياسية وخصوصا بتمتع الاحزاب بصلاحيات واسعة في ترتيب النخب داخل القائمة أن وضوح معالم الساحة السياسية وتجسيد المفاهيم الفكرية على ارض الواقع يؤدي إلى نشأة المنافسة الحزبية من أجل خدمة الشعب وتحقيق تطلعاته وطموحاته.

صحيح أن ثمة اعتبارات موضوعية عديدة من شأنها أن تشكل عائقا حقيقيا أمام الكثير مما يمكن عمله، إلا أن إنتاج الثقافات الجديدة هو أمر واقع بالفعل وبإمكانه أن يؤدي إلى أدوار قد تفاجئ المهتمين في وضع الأساس لحكامة حزبية رشيدة ترقى بأداء الحزب السياسي في الجزائر سواء في إطار بيئته الداخلية أو الخارجية.

#### قائمة المراجع:

- 1- أحمد سليمان عبد الراضي محمد ، الحقوق السياسية ، دار النهضة العربية ، مصر 2016 .
- 2- سعاد الشرفاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر تحديات وتحولات / ، دار النهضة العربية 2002 ، مصر .
- 3- محمد قاسم القويطي، السياسة العامة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 2006.
- 4- محمد عبد العال السناري ، الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري.
- 5- بلال أمين زين الدين ، الاحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة ، دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2013.
- 6- هدى ميتكيس، توازنات القوى في الجزائر إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 172، جوان 1993.

## الحكامة مدخل حقيقي للإصلاح الحزبي في الجزائر

- 7-إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ط1.
- 8- بوعلام بن حمودة، الممارسة الديمقراطية للسلطة بين النظرية والواقع، دار الأمة، ط1، الجزائر، 1999.
- 9-سويقات الأمين . الانشقاقات الحزبية في الجزائر والمغرب دراسة في الاسباب والتجليات، دفاتر السياسة والقانون، دورية متخصصة تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 15 جوان 2016 .
- 10-عمار عباس ، توسيع حالات التنافي مع العهدة البرلمانية محاولة لتحقيق الفصل العضوي بين السلطات ، مدونة علوم القانونية ادارية ، 2016 .
- 11-عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- 12-القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، ج.ر.ج.ج، العدد 02، بتاريخ 15 جانفي 2012.
- 13-JOSEPH LA PALOMBARA ET NYRON Weiner : politiner : parties and political developoment princeton 1966.
- 14-<http://www.conseil-etat-dz.org/20431.htm>
- 15-<https://www.aljazeera.net/2004>